

How to Cite:

Chenini, R. (2024). The role of banking governance in promoting financial inclusion. *International Journal of Economic Perspectives*, 18(3), 711–720. Retrieved from <https://ijeponline.org/index.php/journal/article/view/583>

The role of banking governance in promoting financial inclusion

Dr. Rachid Chenini

University of Ahmed Draia, Adrar, Algeria
<http://orcid.org/0000-0002-7620-8321>

Abstract---The study aims to clarify how banking governance contributes to enhancing financial inclusion by examining the conceptual and theoretical framework of banking governance and financial inclusion. Then extract the mechanisms and tools through which banking governance supports the advancement of financial inclusion. The study found that banking governance contributes to enhancing financial inclusion through: improving trust in the banking system, protecting customer rights, encouraging financial innovation, improving operational efficiency, promoting sustainable financing, reducing financial risks, and improve the regulatory environment.

Keywords---Banks, Governance, Corporate Governance, Banking Governance, Financial Inclusion.

JEL Classification: G21·G34 ,G38·O16.

1. مقدمة:

في سياق التحولات الاقتصادية العالمية والتطورات المتسارعة في القطاع المالي، برزت الحوكمة المصرفية كعنصر أساسي في ضمان استقرار النظام المالي. حيث تعرف على أنها مجموعة السياسات والإجراءات التي تنفذ لتحقيق إدارة فعالة وشفافة للمؤسسات المالية، وتسهم في تحسين الرقابة الداخلية، وتعزيز الشفافية، وضمان تطبيق القوانين واللوائح بفعالية، مما يعزز الثقة في النظام المالي ويدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويعد الشمول المالي من القضايا الجوهرية التي تلعب دورا محوريا في دفع النمو الاقتصادي وتقليص الفجوات الاجتماعية. حيث يسعى الشمول المالي إلى توفير خدمات مالية موثوقة وشاملة لجميع الأفراد، بما في ذلك الفئات المحرومة والأقل حظا. إذن تعتبر الحوكمة المصرفية والشمول المالي من المواضيع الهامة والرئيسية، لكونهما يعملان على تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، وتلبية الاحتياجات المالية لمختلف فئات المجتمع، وتمويل المشاريع الصديقة للبيئة. كما تلعب الحوكمة المصرفية دورا بارزا في تعزيز الشمول المالي من خلال عدة آليات وأدوات، وهو ما سنتطرق إليه في هذه الدراسة. من خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هو دور الحوكمة المصرفية في تعزيز الشمول المالي؟

والتي بدورها تنفرع إلى التساؤلات الفرعية التالية:

ما هي الحوكمة المصرفية؟

ما هو الشمول المالي؟

كيف تساهم الحوكمة المصرفية على تحقيق الشمول المالي؟

2. الحوكمة (Governance):

1.2 مفهوم الحوكمة:

نشرت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي تعريفا للحوكمة على أنها: "عملية صنع القرار والعملية التي يتم من خلالها تنفيذ القرارات (أو عدم تنفيذها)" (Sheng, 2009, p. 1).

2.2 الحوكمة الرشيدة:

الحوكمة الرشيدة يطلق عليها أيضا الإدارة السليمة، وهي: "إدارة المرافق العامة والموارد الطبيعية استنادا لأحكام القانون بما يضمن نموها المستدام ويراعي المصلحة العامة وحقوق المواطنين" (UNESCWA, 2024).

3.2 أهمية الحوكمة الرشيدة:

الحوكمة الرشيدة ضرورية للتنمية، فهي تساعد البلدان على: (World Bank, 2024)

- ✓ تحسين النمو الاقتصادي.
- ✓ بناء رأس المال البشري.
- ✓ تعزيز التماسك الاجتماعي.

4.2 خصائص الحوكمة الرشيدة:

"الحوكمة الرشيدة لها خصائص رئيسية، هي: تشاركية، وموجهة نحو توافق الآراء، وخاضعة للمساءلة، وشفافة، ومتجاوبة، وفعالة، وكفؤة، ومنصفة وشاملة، وتتبع سيادة القانون. وتضمن تقليل الفساد إلى أدنى حد، وأخذ آراء الأقليات في الاعتبار، وسماع أصوات أضعف الفئات في المجتمع في عملية صنع القرار. كما أنها تستجيب لاحتياجات المجتمع الحالية والمستقبلية" (Sheng, 2009, p. 1).

ويمكن التفصيل فيها كما يلي: (Sheng, 2009, pp. 2-3)

أ. المشاركة (Participation):

إن مشاركة كل من الرجال والنساء هي حجر الزاوية الأساسي للحوكمة الرشيدة. ويمكن أن تكون المشاركة إما مباشرة أو من خلال مؤسسات أو ممثلين وسطاء شرعيين. المهم الإشارة إلى أن الديمقراطية التمثيلية لا تعني بالضرورة أن اهتمامات الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع ستؤخذ في الاعتبار عند اتخاذ القرار. ويلزم أن تكون المشاركة مستنيرة ومنظمة. وهذا يعني حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير من جهة والمجتمع المدني المنظم من جهة أخرى.

ب. سيادة القانون (Rule of law):

تتطلب الحوكمة الرشيدة أطرا قانونية عادلة يتم تنفيذها بنزاهة. كما تتطلب الحماية الكاملة لحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الأقليات. تتطلب التطبيق النزيه للقوانين واستقلالية القضاء ومصالح أمن قوية محايدة وغير قابلة للفساد.

ت. الشفافية (Transparency):

الشفافية تعني أن القرارات المتخذة وتنفيذها تتم بطريقة تتبع القواعد واللوائح. كما يعني أن المعلومات متاحة بحرية ويمكن الوصول إليها مباشرة لأولئك الذين سيتأثرون بهذه القرارات وإنفاذها. وهذا يعني أيضا أنه يتم توفير معلومات كافية وأن يتم توفيرها بأشكال ووسائط يسهل فهمها.

ث. استجابة (Responsiveness):

يتطلب الحكم الرشيد أن تحاول المؤسسات والعمليات خدمة جميع أصحاب المصلحة في إطار زمني معقول.

ج. توافق الآراء (Consensus oriented):

هناك العديد من الجهات الفاعلة والعديد من وجهات النظر في مجتمع معين. تتطلب الحوكمة الرشيدة وساطة المصالح المختلفة في المجتمع للتوصل إلى إجماع واسع في المجتمع حول ما هو في مصلحة المجتمع بأسره وكيف يمكن تحقيق ذلك. كما يتطلب منظورا واسعا وطويلا الأمد حول ما هو مطلوب للتنمية البشرية المستدامة وكيفية تحقيق أهداف هذه التنمية. يمكن أن ينتج هذا فقط من فهم السياقات التاريخية والثقافية والاجتماعية لمجتمع أو مجتمع معين.

ح. العدالة والشمولية (Equity and inclusiveness):

تعتمد رفاهية المجتمع على ضمان أن يشعر جميع أعضائه بأن لهم نصيبا فيه ولا يشعرون بأنهم مستبعدون من التيار الرئيسي للمجتمع. وهذا يتطلب أن تتاح لجميع الفئات، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفا، فرص لتحسين رفاهيتهم أو الحفاظ عليها.

خ. الفعالية والكفاءة (Effectiveness and efficiency):

تعني الحوكمة الرشيدة أن العمليات والمؤسسات تنتج نتائج تلي احتياجات المجتمع مع الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة لها. ويشمل مفهوم الكفاءة في سياق الحوكمة الرشيدة أيضا الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وحماية البيئة.

د. المساءلة (Accountability):

المساءلة شرط أساسي للحوكمة الرشيدة، ويجب ألا تكون المؤسسات الحكومية هي المعنية فقط، بل أيضا القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني مسؤولة أمام الجمهور وأصحاب المصلحة المؤسسين. يختلف من هو المسؤول أمامه اعتمادًا على ما إذا كانت القرارات أو الإجراءات المتخذة داخلية أو خارجية بالنسبة لمنظمة أو مؤسسة. بشكل عام، تكون المنظمة أو المؤسسة مسؤولة أمام أولئك الذين سيتأثرون بقراراتها أو إجراءاتها، ولا يمكن فرض المساءلة بدون الشفافية وسيادة القانون.

5.2 مؤشرات الحوكمة العالمية: (World Bank, 2024)

تم تطوير المؤشر في عام 1999 من قبل اثنين من باحثي البنك الدولي هما: Aart Kraay و Daniel Kaufmann. ويتم تحديث البيانات سنوياً في شهر سبتمبر من كل عام.

ويجمع المؤشر (WGI) بيانات من أكثر من 30 مركز أبحاث ومنظمة دولية ومنظمة غير حكومية وشركة خاصة من جميع أنحاء العالم تم اختيارها على أساس ثلاثة معايير رئيسية:

- أنها صادرة عن منظمات ذات مصداقية؛
- أنها توفر بيانات قابلة للمقارنة بين البلدان؛
- أنها تُحدَّث بانتظام.

وتعكس البيانات وجهات النظر المتنوعة حول الحوكمة لدى العديد من أصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك عشرات الآلاف من المشاركين في الاستطلاع والخبراء.

يتميز مؤشر الحوكمة العالمي بستة مؤشرات إجمالية للحوكمة لأكثر من 200 دولة وإقليم خلال الفترة 1996-2022:

- الصوت والمساءلة.
- الاستقرار السياسي وغياب العنف / الإرهاب.
- فعالية الحكومة.
- الجودة التنظيمية.
- سيادة القانون.
- السيطرة على الفساد.

3. حوكمة الشركات (Corporate Governance):

1.3 مفهوم حوكمة الشركات:

تعددت تعاريف حوكمة الشركات، نذكر أهمها:

✓ مجموعة من العلاقات بين الإدارة التنفيذية للشركة، ومجلس إدارتها، والمساهمين فيها، وغيرهم من الأطراف أصحاب المصلحة. وتقدم حوكمة الشركات أيضا الهيكل الذي تحدد خلاله أهداف الشركة، ووسائل تحقيق الأهداف، ومتابعة الأداء" (منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، 2017، صفحة 9).

✓ "الهيكل والعمليات التي يتم من خلالها توجيه الشركات والتحكم فيها" (IFC, 2024).

2.3 أهمية حوكمة الشركات:

"تساعد الحوكمة الرشيدة للشركات على بناء بيئة من الثقة والشفافية والمساءلة اللازمة لتعزيز الاستثمار طويل الأجل والاستقرار المالي ونزاهة الأعمال، وبالتالي دعم نمو أقوى ومجتمعات أكثر شمولاً" (OECD, 2024).

"تساعد الحوكمة الرشيدة للشركات الشركات على العمل بكفاءة أكبر، وتحسين إمكانية الوصول إلى رأس المال، وتخفيف المخاطر، والحماية من سوء الإدارة. كما أنها تجعل الشركات أكثر خضوعاً للمساءلة وأكثر شفافية أمام المستثمرين، وتمنحها الأدوات اللازمة للاستجابة لمخاوف أصحاب المصلحة" (IFC, 2024).

3.3 أهداف حوكمة الشركات:

من أهداف تطبيق حوكمة الشركات: (شحاته، 2007، صفحة 23)

✓ تحقيق الشفافية المطلوبة لإدامة الشركات والمؤسسات المالية وتمكينها من القيام بأنشطتها الاستثمارية في إطار من النزاهة والموضوعية والاحتراف.

✓ زيادة الثقة في الشركات والمؤسسات التي تطبق معايير الحوكمة وتحتكم إلى قواعدها ومبادئها وآلياتها.

✓ تضبط العلاقات الإدارية بين الأطراف ذات العلاقة في الشركات والمؤسسات.

- ✓ العمل على جذب الاستثمارات واستقطابها.
- ✓ زيادة تنافسية الشركة التي تطبق معايير الحوكمة وتمكينها من الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من السوق في مجال أنشطتها.
- ✓ مكافحة الفساد المالي والإداري في تلك الشركات من خلال تطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية وكذلك من خلال تطبيق وتفعيل نظم الرقابة المالية والإدارية.
- ✓ حماية أموال المساهمين عبر توفير معلومات صحيحة وشفافة عن أنشطة الشركة والوضع المالي لها.
- ✓ منع قيام مجلس الإدارة من الإضرار بمصالح المساهمين.
- ✓ تدعيم الشركات والمؤسسات المطبقة لمعايير الحوكمة لمراكزها المالية.

4.3 مبادئ ومعايير حوكمة الشركات:

1.4.3 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):

ناقش منتدى حوكمة الشركات التابع لمجموعة العشرين/ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مشروع المبادئ في نيسان / أبريل عام 2015. وعقب هذا الاجتماع، اعتمد مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المبادئ في تموز / يوليو 2015. ومن بعدها، تم تقديم المبادئ إلى مؤتمر قمة مجموعة العشرين في 15 - 16 أيلول / سبتمبر 2015 في أنطاليا، حيث تم إقرارها باسم مبادئ مجموعة العشرين / منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن حوكمة الشركات. (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2017، صفحة 4)

تم عرض المبادئ في ستة فصول: (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2017، الصفحات 13-50)

- ✓ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: ينبغي أن يشجع إطار حوكمة الشركات على شفافية وكفاءة الأسواق، وتخصيص الموارد بكفاءة، وينبغي أن يكون متوافقاً مع حكم القانون، وأن يدعم الإشراف والتنفيذ الفعال.
- ✓ الحقوق والمعاملة المتكافئة للمساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية: يجب أن يحمي إطار حوكمة الشركات المساهمين، وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم، ويجب أن يكفل المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب، كما ينبغي أن تتيح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم.
- ✓ المستثمرون من المؤسسات وأسواق الأسهم وغيرهم من الوسطاء: يجب أن يوفر إطار حوكمة الشركات الحوافز السليمة في جميع أنحاء سلسلة الاستثمار، ويسمح لأسواق الأسهم بالعمل بطريقة تساهم في الحوكمة الجيدة للشركات.
- ✓ دور أصحاب المصالح في أساليب حوكمة الشركات: يجب أن يعترف إطار حوكمة الشركات بحقوق أصحاب المصلحة التي ينشئها القانون، أو تنشأ نتيجة لاتفاقيات متبادلة، وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في مجال خلق الثروة، وفرص العمل، وتحقيق الاستدامة للمشروعات على أسس مالية سليمة.
- ✓ الإفصاح والشفافية: ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقق الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب عن كافة المسائل الهامة المتعلقة بالشركة، بما في ذلك المركز المالي، والأداء، وحقوق الملكية، وأسلوب ممارسة حوكمة الشركة.
- ✓ مسؤوليات مجلس الإدارة: ينبغي أن توفر ممارسة حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الاستراتيجية لتوجيه الشركة، وأن تكفل متابعة الإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة تجاه الشركة والمساهمين.

2.4.3 مؤسسة التمويل الدولية (IFC):

الأداة الرئيسية لمنهجية حوكمة الشركات هي مصفوفة التقدم لتقييم كيفية أداء الشركة في معايير الحوكمة التالية: (IFC, 2024)

- ✓ الالتزام بالجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة (القيادة والثقافة): أظهرت الشركة ومساهموها التزاماً بتنفيذ حوكمة الشركات عالية الجودة، بما في ذلك المسائل البيئية والاجتماعية.
- ✓ هيكل وعمل مجلس الإدارة: مجلس الإدارة مؤهل ومصمم بشكل مناسب للإشراف على استراتيجية الشركة وإدارتها وأدائها.
- ✓ التحكم بالبيئة: إن نظام الرقابة الداخلية للشركة، ووظيفة التدقيق الداخلي، ونظام إدارة المخاطر، ووظيفة الامتثال كافية لضمان الإشراف السليم على أصول الشركة، وفعالية العمليات، والدقة في إعداد التقارير، والامتثال للسياسات والإجراءات والقوانين واللوائح.
- ✓ الإفصاح والشفافية: إن إفصاحات المالية وغير المالية الشركة هي تمثيل ملائم وصادق وفي الوقت المناسب للأحداث الجوهرية للمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين.
- ✓ معاملة مساهمي الأقلية: حقوق مساهمي الأقلية في الشركة كافية ولا يتم إساءة استخدامها، ويتم التعامل مع أصحاب المصلحة الآخرين بإنصاف.
- ✓ حوكمة مشاركة أصحاب المصلحة: حوكمة الشركة لمشاركة أصحاب المصلحة كافية، ولا سيما الإشراف على تعيين أصحاب المصلحة وسياسة إشراك أصحاب المصلحة وآليات التظلم.

4. حوكمة المؤسسات المصرفية:

1.4 مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية للجنة بازل: (BCBS, 2015, pp. 3-38)

تستمد إرشادات لجنة بازل من مبادئ حوكمة الشركات التي نشرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). تهدف مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المقبولة على نطاق واسع والراسخة منذ فترة طويلة إلى مساعدة الحكومات في جهودها الرامية إلى تقييم وتحسين أطرها لحوكمة الشركات وتوفير التوجيه للمشاركين والمنظمين في الأسواق المالية. تمثل مبادئ لجنة بازل في أكتوبر 2010 لتعزيز حوكمة الشركات تطوراً ثابتاً في جهود اللجنة طويلة الأمد لتعزيز ممارسات حوكمة الشركات السليمة للمؤسسات المصرفية. سعت مبادئ عام 2010 إلى عكس الدروس الرئيسية المستفادة من الأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام 2007، وتعزيز كيفية حكم المصارف لنفسها وكيفية إشراف المشرفين على هذا المجال الحيوي. ومنذ عام 2010، شهدت اللجنة والسلطات الإشرافية الأعضاء فيها قيام المصارف بتعزيز ممارسات الحوكمة الشاملة وتعزيز المشرفين لعمليات الرقابة الخاصة بهم. حيث كانت مبادئها حول حوكمة المؤسسات المصرفية كما يلي:

✓ المبدأ 1: المسؤوليات العامة لمجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الشاملة عن المصرف، بما في ذلك الموافقة والإشراف على تنفيذ الإدارة للأهداف الاستراتيجية للمصرف وإطار الحوكمة والثقافة المؤسسية.

✓ المبدأ 2: مؤهلات المجلس وتكوينه

يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين، فردياً وجماعياً، لمناصبهم. يجب أن يفهموا دورهم الرقابي وحوكمة الشركات، وأن يكونوا قادرين على ممارسة الحكم السليم والموضوعي حول شؤون المصرف.

✓ المبدأ 3: هيكل مجلس الإدارة وممارساته

يجب على مجلس الإدارة تحديد هيكل وممارسات الحوكمة المناسبة لعمله، ووضع الوسائل اللازمة لاتباع هذه الممارسات ومراجعتها بشكل دوري لضمان الفعالية المستمرة.

✓ المبدأ 4: الإدارة العليا

تحت توجيه وإشراف مجلس الإدارة، يجب على الإدارة العليا تنفيذ وإدارة أنشطة المصرف بطريقة تتفق مع استراتيجية العمل وقابلية تحمل المخاطر والمكافآت والسياسات الأخرى المعتمدة من قبل المجلس.

✓ المبدأ 5: حوكمة هيكل المجموعات

في هيكل المجموعة، يتحمل مجلس إدارة الشركة الأم المسؤولية الشاملة للمجموعة، ولضمان إنشاء وتشغيل إطار حوكمة واضح ومناسب لهيكل المجموعة وكياناتها وأعمالها ومخاطرها، يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا معرفة وفهم الهيكل التنظيمي لمجموعة المصرف والمخاطر التي يشكلها.

✓ المبدأ 6: وظيفة إدارة المخاطر

يجب أن يكون للمصارف وظيفة فعالة ومستقلة لإدارة المخاطر، تحت إشراف رئيس إدارة المخاطر (CRO)، مع ما يكفي من المكانة والاستقلالية والموارد وإمكانية الوصول إلى مجلس الإدارة.

✓ المبدأ 7: تحديد المخاطر ورصدها ومراقبتها

يجب تحديد المخاطر ومراقبتها والتحكم فيها على أساس مستمر على مستوى المصرف ككل والكيان الفردي. يجب أن يواكب تطور البنية التحتية لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية في المصرف التغيرات التي تطرأ على ملف مخاطر المصرف ومشهد المخاطر الخارجية وفي ممارسات الصناعة.

✓ المبدأ 8: الإبلاغ عن المخاطر

يتطلب إطار حوكمة المخاطر الفعال تواصلاً قوياً داخل المصرف حول المخاطر، سواء عبر المؤسسة أو من خلال تقديم التقارير إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا.

✓ المبدأ 9: الالتزام

مجلس إدارة المصرف هو المسؤول عن الإشراف على إدارة مخاطر الالتزام في المصرف. يجب على مجلس الإدارة إنشاء وظيفة الامتثال والموافقة على سياسات وعمليات المصرف لتحديد وتقييم ومراقبة وإعداد التقارير وتقديم المشورة بشأن مخاطر الالتزام.

✓ المبدأ 10: التدقيق الداخلي

يجب أن توفر وظيفة التدقيق الداخلي تأكيداً مستقلاً لمجلس الإدارة، ويجب أن تدعم مجلس الإدارة والإدارة العليا في تعزيز عملية الحوكمة الفعالة وسلامة المصرف على المدى الطويل.

✓ المبدأ 11: المكافآت

يجب أن يدعم هيكل المكافآت في المصرف الحوكمة السليمة للشركات وإدارة المخاطر.

✓ المبدأ 12: الإفصاح والشفافية

يجب أن تنسج حوكمة المصرف بالشفافية الكافية تجاه المساهمين والمودعين وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين والمشاركين في السوق.

✓ المبدأ 13: دور المشرفين

يجب على المشرفين تقديم التوجيه والإشراف على حوكمة الشركات في المصارف، بما في ذلك من خلال التقييمات الشاملة والتفاعل المنتظم مع مجالس الإدارة والإدارة العليا، ويجب أن يتطلب الأمر تحسيناً والإجراءات التصحيحية حسب الضرورة، ويجب عليهم تبادل المعلومات حول حوكمة الشركات مع المشرفين الآخرين.

2.4 مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية للجنة العربية للرقابة المصرفية:

حيث كانت مبادئها حول حوكمة المؤسسات المصرفية كما يلي: (اللجنة العربية للرقابة المصرفية، 2017، الصفحات 8-41)

✓ المبدأ الأول: مهام مجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الشاملة عن المصرف، بما في ذلك وضع الأهداف الاستراتيجية للمصرف، واستراتيجية المخاطر ومعايير الحوكمة والقيم المؤسسية، ويكون مسرول عن تطبيق هذه الأهداف والمعايير والإشراف على سلامة تطبيقها بالإضافة إلى الإشراف على الإدارة التنفيذية أثناء تطبيقها لك الاستراتيجيات والأهداف.

✓ المبدأ الثاني: مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة

يتعين على أعضاء مجلس الإدارة أن يبقوا مؤهلين باستمرار، وأن يتوفر لديهم الفهم الواضح لدورهم فيما يتعلق بالحوكمة، وأن يكون لديهم القدرة على الحكم السليم والموضوعي في إدارة المصرف.

✓ المبدأ الثالث: ممارسات المجلس وتضارب المصالح

على مجلس الإدارة تحديد الممارسات المناسبة لأعماله ونشاطاته الخاصة، ووضع ما يلزم من وسائل لضمان اتباعها والالتزام بها.

✓ المبدأ الرابع: لجان مجلس الإدارة

يتعين على مجلس الإدارة تشكيل لجان منبثقة عنه بهدف تعزيز فاعلية رقابته على العمليات في المصرف.

✓ المبدأ الخامس: الإدارة التنفيذية العليا

يتوجب على الإدارة التنفيذية العليا وبإشراف مجلس الإدارة إدارة والقيام بأنشطة المصرف بشكل متسق مع استراتيجية الأعمال، ونزعة المخاطر، والسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة.

✓ المبدأ السادس: حوكمة هيكلية المجموعة

يتحمل مجلس إدارة الشركة الأم ضمن المجموعة الواحدة المسؤولية الشاملة عن المجموعة، وضمان إنشاء وتنفيذ إطار حوكمة واضح ومناسب للمجموعة، إضافة إلى نموذج الأعمال ومخاطر المجموعة والشركات التابعة لها. كما يتعين على مجلس الإدارة والإدارة العليا معرفة وفهم الهيكل التنظيمي للمجموعة والمخاطر التي يمثلها.

✓ المبدأ السابع: منهجيات إدارة المخاطر

يجب أن يتوفر لدى المصرف وظيفة إدارة مخاطر فعالة وتتمتع باستقلالية، ويكون رئيس إدارة المخاطر أو ما يعادله مسؤول عن تلك الوظيفة، ويجب أن يتوفر لديها صلاحيات وموارد كافية وإمكانية تواصل مع المجلس.

✓ المبدأ الثامن: تحديد ورصد المخاطر وضبطها

يجب تحديد المخاطر ومراقبتها وضبطها على نطاق المصرف ككل (المجموعة المصرفية) وعلى المستوى الفردي للكيانات التابعة بشكل خاص. كما ينبغي تعديل تركيبة إدارة المخاطر ومدى تعقيدها والبنية التحتية للرقابة الداخلية لمواكبة التغيرات على مستوى ملف مخاطر المصرف والمخاطر المحيطة وممارسات القطاع المصرفي.

✓ المبدأ التاسع: التواصل بشأن المخاطر

تتطلب إدارة المخاطر الفعالة أن يكون هناك خط اتصال مباشر وقوي بين دائرة المخاطر والدوائر الأخرى في المصرف، وبين دائرة المخاطر ومجلس الإدارة أو اللجنة المنبثقة عنه بالخصوص.

✓ المبدأ العاشر: الامتثال

مجلس إدارة مسؤول عن الإشراف على إدارة مخاطر الامتثال في المصرف، كما يتعين على مجلس إنشاء وظيفة الامتثال واعتماد سياسات وإجراءات لتحديد وتقييم ومراقبة وإعداد التقارير وتقديم المشورة بشأن مخاطر الامتثال.

✓ المبدأ الحادي عشر: التدقيق الداخلي

يجب أن تعطي وظيفة التدقيق الداخلي تأكيدات مستقلة لمجلس الإدارة، وأن تدعم المجلس والإدارة العليا في تعزيز عملية الحوكمة الفعالة والسلامة الدائمة للمصرف.

✓ المبدأ الثاني عشر: سياسة منح المكافآت والحوافز

تشكل أنظمة المكافآت والحوافز مكون رئيسي للحوكمة، حيث تقوم أنظمة المكافآت الجيدة بتعزيز وتحفيز الأداء الجيد والعمل ضمن نطاق مخاطر مقبولة وتدعم ثقافة المخاطر والقيم.

✓ المبدأ الثالث عشر: الإفصاح عن حوكمة المصرف

يجب أن يقوم المصرف بالإفصاح عن حوكمته بشفافية للمساهمين والمودعين وغيرهم من الأطراف ذوي العلاقة والمشاركين في السوق.

✓ المبدأ الرابع عشر: متطلبات إضافية لحوكمة المصارف الإسلامية

يجب على المصارف التي تصنف نفسها بالإسلامية الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية.

5. الشمول المالي (Financial Inclusion):

1.5 تعريف الشمول المالي:

قبل الخوض في الشمول المالي، يلزمنا تعريف الشمول الرقمي، فالشمول الرقمي يشير إلى: "مبادرة أو برنامج يهدف إلى تنفيذ مقاربة تشمل كامل شرائح المجتمع بهدف التنمية والتطوير، وذلك بالاعتماد على التقانات الحديثة لتوفير النفاذ المتساوي لكافة الفاعلين في المجتمع" (الإسكوا، 2024).

ويعرف البنك الدولي الشمول المالي على: "أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلي احتياجاتهم- معاملات ومدفوعات ومنتجات ادخار وتسهيلات ائتمانية وقروض وخدمات تأمين- ويتم تقديمها على نحو مسؤول ومستدام".

(مجموعة البنك الدولي، 2022)

2.5 مكونات الشمول المالي:

من خلال تعريف البنك الدولي للشمول المالي نستنتج الشروط اللازمة لتحقيق الشمول المالي:

- كل الأفراد والشركات لهم الحق في فتح حسابات مالية؛
- لهم القدرة على الوصول إلى حساباتهم، وإجراء تعاملاتهم بها؛
- إمكانية الحصول على المنتجات والخدمات (المعاملات، المدفوعات، التحويلات، المدخرات، الائتمانات، تأمينات....الخ)؛
- المنتجات والخدمات تكون ذات جودة، وأسعارها مناسبة، وتلي الاحتياجات؛
- تقدم المنتجات والخدمات بمسؤولية واستدامة.

3.5 أهمية الشمول المالي:

"يعد الشمول المالي أمراً أساسياً لتحسين البيئات ونوعية الحياة من أجل الرخاء المشترك كالشبكة، فهو يلعب دوراً في: تخفيف الأزمات، والانتعاش الاقتصادي، وبناء القدرة على الصمود، كما ظهر خلال جائحة كوفيد-19 وفي أعقاب الكوارث البيئية التي أصبحت أكثر استمراراً على نحو متزايد" (Rodríguez, 2024).

كما تكمن أهميته الشمول المالي بالنسبة: (الطبيب، 2020، صفحة 5)

- الفرد: " يتيح الشمول المالي فرص أفضل لإدارة الأموال بشكل سليم وآمن، ويفتح فرص للإدخار والاستثمار في التعليم والصحة، وتأسيس المشروعات، وإدارة المخاطر، ومواجهة الصدمات المالية.
- الأسرة: يساعد الشمول المالي على إدارة المدخرات، وتجنب التقلبات المالية الطارئة، واتخاذ قرارات الاستهلاك والإدخار والاستثمار والتخطيط للمستقبل بشكل أفضل.
- المجتمع: يمكن الشمول المالي من توجيه المدخرات نحو الفرص الاستثمارية، بما يساعد على تأسيس المشروعات، وخلق المزيد من فرص العمل، بالتالي زيادة مستويات الدخل، وتحقيق النمو الاقتصادي، كما يتيح للجميع التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.

4.5 أهداف الشمول المالي:

يهدف الشمول المالي إلى: (شني والسعيد، 2018، الصفحات 104-129)

- تعزيز وصول كافة فئات وشرائح المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، وتعريف الزبائن بأهمية تلك الخدمات وكيفية الحصول عليها ومميزاتها وتكاليفها وكيفية تحسين ظروفهم وواقعهم الاجتماعي والاقتصادي؛
- العمل على تيسير الوصول إلى المؤسسات المالية وطرق التمويل من أجل تحسين الظروف المعيشية؛
- تعزيز المشاريع الريادية الحرة والعمل الحر؛
- تعزيز الشركات الصغيرة في الإستثمار والتوسع؛
- تخفيض مستويات الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعي.

5.5 عوامل نجاح الشمول المالي:

- وفرت البلدان التي حققت أكبر قدر من التقدم نحو الشمول المالي ما يلي: (مجموعة البنك الدولي، 2022)
- السياسات التي يتم تنفيذها على نطاق واسع، مثل حسابات الهوية الرقمية الشاملة.
- الاستفادة من المدفوعات الحكومية.
- سمحت للخدمات المالية عبر الهاتف المحمول بالازدهار.
- شجعت نماذج العمل الجديدة، مثل الاستفادة من بيانات التجارة الإلكترونية من أجل تعميم الخدمات المالية.
- اتباع نهج إستراتيجي من خلال وضع إستراتيجية وطنية للشمول المالي تجمع بين مختلف أصحاب المصلحة بما في ذلك الجهات التنظيمية المالية، والاتصالات، والمنافسة، ووزارات التعليم.
- الاهتمام بحماية المستهلك والقدرة المالية على تعزيز الخدمات المالية المسؤولة والمستدامة.

6.5 معوقات تحقيق الشمول المالي:

- من أبرز العقبات التي تحول دون تحقيق الشمول المالي نجد: (البنك الدولي، 2022)
- ضمان توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية وتوصيلها إلى السكان الذين يصعب الوصول إليهم، بما في ذلك النساء وفقراء الريف؛
- زيادة ثقافة المواطنين وقدرتهم المالية حتى يتسنى لهم فهم مختلف الخدمات والمنتجات المالية؛
- التأكد من أن كل شخص لديه وثائق هوية سليمة، وأن تكون وسائل التحقق منها منخفضة التكلفة وسهلة؛
- ابتكار منتجات مالية مفيدة وذات صلة، ومصممة حسب احتياجات المستهلك؛
- وضع أطر عمل قوية للحماية المالية للمستهلك، وتكثيف وتهيئة السلطات التنظيمية والرقابية ذات الصلة، بما في ذلك من خلال استخدام التكنولوجيا لتحسين الإشراف؛
- على الصعيد العالمي، يُصعب عدم وجود بطاقات الهوية فتح حساب مصرفي والوصول إلى رأس المال والائتمان.

7.5 الشروط الأساسية في مؤشرات الشمول المالي:

وضعت مجموعة العمل المعنية ببيانات الشمول المالي (FIDWG) التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشروط الأساسية التالية المقترح أن تتوفر في مؤشرات الشمول المالي: (FIDWG, 2011, p. 2)

- الفائدة والملاءمة: اختيار المؤشرات التي تساعد على وضع السياسات الوطنية للشمول المالي؛
- الاتساق: ضمان اتساق القياس وقابلية المقارنة في الزمان والمكان؛
- التوازن: تناول الشمول المالي لجانب العرض (الوصول للخدمات المالية) والطلب (الاستفادة من هذه الخدمات)؛
- البراغماتية: الاعتماد قدر الإمكان على بيانات متوفرة ومتاحة لتقليل التكلفة والجهد؛
- المرونة: ما من شك أن تحقيق الشمول المالي مرتبط بالسياق الاقتصادي والجغرافي والاجتماعي والثقافي للدولة. ويختلف باختلاف الظروف والموارد بين الدول. بالتالي فإن الشروط الأساسية المقترحة في احتساب مؤشر الشمول المالي تمكن البلدان من التمتع بقدر كاف من المرونة في اختيار التعريفات و/أو استخدام مؤشرات بديلة؛
- الطموح: قياس الشمول المالي بدقة، قد يتطلب بذل جهود وموارد إضافية لمقابلة الشروط الأساسية كما هو محدد. مع ذلك، من منطلق المرونة والبراغماتية، يمكن اعتماد مؤشرات بديلة إذا تعذر الحصول على المؤشرات الأساسية، على أن يتم تحسين المؤشرات في وقت لاحق، عملاً بمبدأ الطموح المبني على ديناميكية الشروط الأساسية.

8.5 المؤشر العالمي للشمول المالي (Global Findex):

"يعد المؤشر العالمي للشمول المالي قاعدة البيانات الأكثر شمولاً في العالم بشأن الشمول المالي. وهو أيضاً المصدر العالمي الوحيد لبيانات جانب الطلب الذي يسمح بإجراء تحليل عالمي وإقليمي عبر البلدان لتقديم صورة دقيقة ومتعددة الأبعاد لكيفية قيام البالغين بالأدخار والاقتراض وسداد المدفوعات وإدارة المخاطر المالية. تم جمع بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2021 من المسوحات التمثيلية الوطنية لحوالي 128 ألف شخص بالغ في أكثر من 120 اقتصاداً. ويأتي الإصدار الأخير بعد إصدارات 2011 و2014 و2017، ويتضمن عدداً من السلاسل الجديدة التي تقيس الصحة المالية والمرونة، ويحتوي على بيانات أكثر تفصيلاً حول اعتماد الدفع الرقمي، بما في ذلك مدفوعات التجار والحكومة. يعد المؤشر العالمي للشمول المالي مورداً لا غنى عنه لممارسي الخدمات المالية وصانعي السياسات والباحثين والمتخصصين في مجال التنمية" (Demirgüç-

Kunt, Klapper, Singer, & Ansar, 2022)

6. دور الحوكمة المصرفية في تعزيز الشمول المالي:

تلعب الحوكمة المصرفية دورا بارزا في تحقيق الشمول المالي من خلال:

- **تحسين الثقة في النظام المصرفي:** الحوكمة المصرفية تساعد في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المصارف، مما يزيد من ثقة الجمهور في النظام المصرفي، وبالتالي تتكون لديهم الراحة النفسية والرغبة في استخدام الخدمات المالية المتوفرة والمناسبة لهم.
- **حماية حقوق العملاء:** الحوكمة المصرفية توفر إطارا لحماية حقوق عملاء المصارف، من خلال وضع سياسات تضمن التعامل العادل والشامل والشفاف مع جميع العملاء. مما يعزز ثقة العملاء في النظام المصرفي، ويشجع على زيادة الاستخدام للخدمات المالية.
- **تشجيع الابتكار المالي:** الحوكمة المصرفية تشجع على الابتكار في تقديم الخدمات المالية، مثل استخدام التكنولوجيا المالية (Fintech) لتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية.
- **تحسين الكفاءة التشغيلية:** الحوكمة المصرفية تعمل على تحسين الكفاءة التشغيلية للمصارف، من خلال تطبيق أفضل الممارسات في الإدارة والرقابة، مما تساهم في تقديم خدمات مالية ذات جودة عالية وبتكلفة أقل، لتلبي احتياجات كل فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات المحرومة والفقيرة، وبالتالي وصول الخدمات المالية لكل فئات المجتمع.
- **تشجيع التمويل المستدام:** الحوكمة المصرفية تشجع على تقديم خدمات تمويلية للمشاريع المستدامة والمسؤولة بيئيا واجتماعيا، مما يعزز من تحقيق الشمول المالي بطرق مستدامة ومسؤولة.
- **التقليل من المخاطر المالية:** الحوكمة المصرفية تعمل على تقليل المخاطر المالية من خلال وضع سياسات وآليات وإجراءات لإدارة المخاطر بفعالية، مما يعزز من استقرار النظام المالي، وبالتالي تقلل من فرص حدوث الأزمات المالية التي تؤثر سلبا على الشمول المالي.
- **تحسين البيئة التنظيمية:** الحوكمة المصرفية تساعد في تحسين البيئة التنظيمية للخدمات المالية، من خلال اصدار السلطات المركزية والرقابية والتنظيمية قوانين ومراسيم تنظيمية لتقديم وتوفر المنتجات والخدمات المالية لتناسب مع احتياجات كل فئات المجتمع.

7. التحديات التي تواجه الحوكمة المصرفية في تعزيز الشمول المالي:

بالرغم من أهمية الحوكمة المصرفية في تعزيز الشمول المالي، إلا أن هناك تحديات تعيق من ذلك:

- التطور التكنولوجي السريع والمعقد.
- الفساد الإداري والمالي في المصارف والهيئات المركزية والرقابية.
- ضعف البنية التحتية المالية والرقمية.
- قلة الوعي المالي في وسط المجتمع.
- ارتفاع تكلفة بعض الخدمات المصرفية.
- عدم كفاءة السلطات المركزية والرقابية.
- عدم القدرة والرغبة والإرادة في بعض المصارف.
- الصراعات بين أصحاب المصلحة للمصارف.
- الظروف الاقتصادية والسياسية غير المستقرة في بعض الدول.

8. الخاتمة:

تشير الحوكمة المصرفية إلى نظام القواعد والسياسات والممارسات والعمليات الجيدة التي تدار وتراقب بها المصارف، وتضمن جميع حقوق أصحاب المصلحة معها. وتعمل الحوكمة المصرفية على ضمان استدامة واستقرار النظام المالي.

ويشير الشمول المالي إلى توفير الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع بأمان وبأسعار معقولة وبسهولة وبجودة عالية. ويعتبر الشمول المالي هدفا أساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يساهم في تقليل الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الحوكمة المصرفية تلعب دورا أساسيا في تعزيز الشمول المالي من خلال:

- تحسين الثقة في النظام المصرفي.
- حماية حقوق العملاء.
- تشجيع الابتكار المالي.
- تحسين الكفاءة التشغيلية.
- تشجيع التمويل المستدام.
- التقليل من المخاطر المالية.
- تحسين البيئة التنظيمية.

ومن أهم التوصيات والاقتراحات التي توصي بها الدراسة:

✍ مساهمة التطور التكنولوجي السريع والمعقد.

✍ محاربة الفساد الإداري والمالي.

✍ تعزيز البنية التحتية المالية والرقمية.

✍ زيادة الوعي المالي في وسط المجتمع.

9. قائمة المراجع:

1. اللجنة العربية للرقابة المصرفية. (2017). مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية. أبو ظبي. الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
2. حنان الطيب. (2020). الشمول المالي. أبو ظبي. الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
3. شحاته السيد شحاته. (2007). مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات. الإسكندرية. جمهورية مصر العربية: الدار الجامعية.
4. منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية. (2017). مبادئ مجموعة العشرين: منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية بشأن حوكمة الشركات. باريس.
5. صورية شني، و لخضر السعيد. (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية.
6. مجموعة البنك الدولي. (29 مارس، 2022). الشمول المالي. تاريخ الاسترداد 10 أوت، 2024، من مجموعة البنك الدولي: <https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview>

References

1. BCBS. (2015). Guidelines Corporate governance principles for banks. Basel. Switzerland, Switzerland: The Bank for International Settlements.
2. Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., & Ansar, S. (2022). The Global Findex Database 2021. Washington. USA: The World Bank.
3. FIDWG. (2011). Measuring Financial Inclusion: Core Set of Financial Inclusion Indicators. Alliance of Financial Inclusion.
4. Rodriguez, J. (2024). ANNUAL REPORT 2023. Kuala Lumpur. Malaysia: Alliance for Financial Inclusion.
5. Sheng, Y. (2009, July 10). What is good governance? Retrieved from United Nations ESCAP: <https://repository.unescap.org/rest/bitstreams/7ac82496-f2f7-4b14-bce1-b1ba22e53dbd/retrieve>
6. OECD. (2024). Corporate governance. Retrieved June 10, 2024, from Organization for Economic Cooperation and Development: <https://www.oecd.org/corporate/>
7. IFC. (2024). Corporate governance. Retrieved June 10, 2024, from International Finance Corporation: https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/Topics_Ext_Content/IFC_External_Corporate_Site/IFC+CG
8. IFC. (2024). Corporate Governance. Retrieved June 10, 2024, from The International Finance Corporation: <https://www.ifc.org/en/what-we-do/sector-expertise/corporate-governance>
9. IFC. (2024). IFC Corporate Governance Methodology and Tools. Retrieved June 10, 2024, from International Finance Corporation: <https://www.ifc.org/en/what-we-do/sector-expertise/corporate-governance/cg-methodology-tools>
10. UNESCWA. (2024). Good Governance. Retrieved June 15, 2024, from UNESCWA: <https://www.unescwa.org/sd-glossary/good-governance>
11. World Bank. (2024). Worldwide Governance Indicators. Retrieved June 15, 2024, from The World Bank: <https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators>